

متابعة

هل من أحد في لبنان يتمنى أن ينهار بلده؟ الجواب هو نعم. فتيار المستقبل عبر وزرائه ونوابه وإعلامه يحاول الترويج أن الاقتصاد اللبناني يتجه نحو الانهيار، وأن الدولة مفلسة، علماً بأن الوقائع والأرقام لا تشي بذلك حتى الآن... فهل من محاسبة؟

تيار المستقبل يروج لانهايار الاقتصاد وإفلاس الدولة

خلال عام ونصف لم تنفذ خلالها القرارات المتعلقة بالبنية التحتية للاقتصاد، وخصوصاً تأخير مشروع التقييب عن النفط الذي يخسر لبنان بين 3 مليارات دولار إلى 4 مليارات دولار سنوياً.

وقف الموازنة

ولا تتوقف محاولات «التفليس القسري» عند التصريحات، إذ إن مشاريع الموازنات السابقة متوقفة على «همة» وزير المال في إنجاز حسابات المهمة وقطع حساب الأعوام الماضية. فقد قدمت الحسن مذكرة في 25 تشرين الثاني رقمها 3753/ص1، إلا أن هذه المذكرة لم تتضمن أي خطة عمل، لا بل قذفت عملية إعداد الحسابات العامة للدولة إلى سنتين (والسبب بحسب الحسن وجود 60 مراقباً يساعدونها في عملها لا 120 وفق ما تطالب)، فيما هذه الحسابات الممنوع تنفيذها منذ 17 عاماً يمكن إنجازها في ستة أشهر وبـ48 مراقباً لا أكثر! بحسب خطة (يُعلن عنها اليوم) أعدها رئيس لجنة المال والموازنة النيابية النائب إبراهيم كنعان، لإنجاز الحسابات المالية النهائية العائدة إلى السنوات من 1993 لغاية 2009 ضمناً وتدقيقها. وتقوم هذه الخطة على وقف مسؤولي الإدارة المالية الحالية في الوزارة عن العمل مؤقتاً وتكليف بدلاء منهم إلى حين إنجاز المهام، وتأليف لجنة لتدقيق القيود المالية في وزارة المال تعمل تحت إشراف المدير العام الآن بيفاني، وتضم رئيساً متمرساً في إعداد وتدقيق الحسابات المالية النهائية، وثمانية فرق عمل، على أن توزع المهام على أساس فئات الحسابات من الفئة الأولى لغاية الفئة السابعة، ويتولى الفريق الثامن إعداد التقارير النهائية المتضمنة كل المخالفات مع الاقتراحات المتعلقة بتصحيح القيود. وهذه الخطة تقتضي التعميم على جميع وحدات الوزارة وموظفيها إعطاء طلبات اللجنة الأولوية المطلقة، والتعميم على جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة ومصرف لبنان والمصارف الخاصة لتلبية طلبات اللجنة ضمن حدود القانون، وتحال نتائج التدقيق على المدير العام بعد التداول بشأنها بين رؤساء الفرق ورئيس اللجنة، ومن ثم تحال النتائج النهائية تبعاً على ديوان المحاسبة مرفقة بحسابات المهمة الموضوعة مع القيود التي أجريت على الحسابات السابقة نتيجة التدقيق...



أعلنت وزيرة المال ربا الحسن عدداً من المزاعم والمؤشرات المالية والاقتصادية، ليتبين عدم صحتها (مروان طحطح)

يأخذ تصريحات الوزراء على محمل الجد، ما يعرض الاقتصاد للاهتزاز بفعل تصريحاتهم؛ الوضع ينسحب على موضوع الاستيراد والتصدير، إذ يشير عبود إلى أن مداخل الدولة من الضريبة على القيمة المضافة مثلاً لا تظهر الدولة في حال انهيار، وهذا الواقع يؤكد رئيس جمعية الصناعيين نعمة أفرام الذي يشير لـ«الأخبار» إلى أنه حتى الآن لا تأثير مباشراً لعدم تأليف الحكومة والأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة على القطاع الصناعي، استيراداً وتصديراً، مشيراً إلى أن ارتفاع العجز في الميزان التجاري هو بسبب ارتفاع أسعار استيراد المحروقات، معتبراً أن إدخال هذا العنصر المتحرك من ضمن الميزان التجاري هو عامل خلل أساسي. ويلفت إلى أن تأثيرات تأخير التأليف مرتبطة بالشلل الحكومي الذي كان سائداً

هناك تسجل انخفاضاً بين 30 إلى 95 في المئة؛ ويشرح عبود أن التصريحات التي تشير إلى انهيار الاقتصاد اللبناني تتوسل التضخيم من دون أي أساس، وبالتالي يجب تعريض من يطلقون هذه الأخبار للمساءلة الجديدة، وخصوصاً أن الخارج

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟ يؤكد وزير السياحة فادي عبود لـ«الأخبار» وجود خطة لاختلاق شائعة الانهيار. فقد تصدر إحدى الصحف التابعة لتيار المستقبل عنوان: «الإنفاق السياحي صفر»، ليتبين عند قراءة المقال أن الإنفاق السياحي لم يسجل زيادة، ولكنه ليس صفراً. ويشرح عبود أن المؤشرات في الأشهر الثلاثة الماضية تظهر انخفاضاً في عدد السياح بنسبة 14 في المئة، إلا أنها تسجل ارتفاعاً في الإنفاق السياحي بنسبة 1 في المئة. ويشدد عبود على أن نسبة الانخفاض المسجلة هي الأقل مقارنة بجميع الدول العربية، وكذلك إسرائيل، إذ إن المؤشرات

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

من دون تغيير، فإن الوضع الإنتاجي والسياحي لم يصل بعد إلى حدود جديدة من التآزم، فكيف يُعلن الانهيار؟ ولماذا لا تتحرك النيابة العامة لمساءلة مطلقي هذه الشائعات؟

في لبنان (والمنطقة عموماً) إلى 2,5%، ورفع توقعاته للتضخم إلى 6,5%، علماً بأن الصندوق يستقي معلوماته من مصادر الحكومة اللبنانية، أي وزارة المال ومصرف لبنان.

هذه «اللعبة» التي تمارسها الحسن وفريقها السياسي أصبحت مفضوحة. فقد أشارت الحسن، وبعدها النائب غازي يوسف، إلى وجود عجز عن استبدال دين بدين بحجة النقص في السيولة في البلد، وارتفاع معدلات الفوائد، علماً بأن هذه العملية لا تتطلب إجازة اقتراض جديدة، لأن جميع إجازات الاقتراض الممنوحة لوزارة المال سابقاً تنص على إمكان استبدال دين بدين عند استحقاقه، ولمدة خمس عشرة سنة على الأقل.

أوضاع السياحة والتجارة إذا كان الوضع المالي لا يزال كما هو

وخالف شهر نيسان النمط السلبي المسجل في الشهرين السابقين، حيث كانت الأزمة السياسية تلقي بظلالها على نحو حاد على الأوضاع العامة في البلاد. ونما العدد الإجمالي للمسافرين بنسبة 5,35%، حيث ارتفع عدد الوافدين بنسبة 8,15% إلى 236939 مسافراً، وارتفع عدد المغادرين أيضاً بنسبة 4,42% إلى 224851 مسافراً.

لبنان في نهاية نيسان

مسجلة ارتفاعاً بنسبة 0,29% مقارنة بنهاية آذار الماضي، فيما نمت الأصول الإجمالية للمصرف بنسبة 1,91% إلى 65,62 مليار دولار.

واحتياطي الذهب غير محتسب في الاحتياطات الأجنبية، وبحسب أرقام المصرف، سجل هذا الاحتياطي ارتفاعاً بنسبة 7,03% إلى 14,15 مليار دولار مع تسجيل سعر المعدن الأصفر مستوى قياسياً في الشهر الماضي. وفي جانب المطلوبات، ارتفعت ودائع القطاع المالي، أي المصارف، بنسبة 1,72% إلى 45 مليار دولار. أما ودائع القطاع العام، التي تمثل 8,09% من إجمالي المطلوبات، فقد هبطت بنسبة 2,04% إلى 5,3 مليارات دولار.

(الأخبار)

دون دراسة أو دراية بمفاعيله وآثاره الجانبية وخصائصه، بحيث تستغرق عملية تسجيل كل دواء ودراسته نحو خمس دقائق فقط، بينما في الدول الأخرى تستغرق السلطات الصحية لتسجيل 50 دواءً سنوياً فترة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، إضافة إلى مراقبة ما بعد التسويق والبيع، وكشف سكرية أن سوق لبنان تسرح وتمرح فيه شتى أنواع الأدوية المزورة والمغشوشة والضعيفة الفاعلية، التي تفتك بصحة الناس، مشيراً إلى أن الفاتورة الدوائية التي لامست مليار دولار «أكثر من نصفها من أدوية لا حاجة للبنان إليها على الإطلاق، ويحدثونك عن الإصلاح وتأليف الحكومات». كذلك بارك سكرية للبنان وقضائه «الذي لم يبت ملفاً دوائياً واحداً منذ عام 1998 حتى اليوم».

تراجع عدد المسافرين عبر مطار بيروت 1,39%

وذلك خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، حيث بلغ العدد الإجمالي للمسافرين عبر هذا المرفق 1,486 مليون مسافر، وفقاً للإحصاءات التي نشرتها إدارة المطار أخيراً. وهوى عدد الآتين بنسبة 0,64% ليبلغ 726644 مسافراً، فيما كانت نسبة المغادرة أعلى عند 2,83%، ليبلغ عدد المغادرين 745076 مسافراً. وبلغ عدد المسافرين عبر الترانزيت 19636 مسافراً.

باختصار

السلع ذات المنشأ الياباني أو المستوردة من اليابان إلا بعد إبراز شهادة فحص صادرة عن مختبر معترف به عالمياً تثبت خلوها من التلوث بالإشعاعات النووية. وقد أرسلت الوزارة في تاريخ 2011/5/4 كتاباً إلى وزارة المال أكدت فيه أن كل السلع المستوردة من اليابان التي سُحنت قبل وقوع كارثة المفاعل النووي في فوكوشيما في تاريخ 2011/3/11 لا تخضع لمفاعيل القرار المذكور أعلاه.

6000 دواء من دون أي رقابة عملية أو إدارية

هو عدد الأدوية التي قال النائب السابق الدكتور إسماعيل سكرية (الصورة) إن الدولة اللبنانية تسمح ببيعها واستيرادها من دون أي رقابة عملية أو إدارية عليها، مشيراً إلى أن الوكيل يُمنح شهادات تسجيل مرة واحدة وإلى الأبد من دون إعادة تسجيل.

وقال سكرية إن لبنان يعدّ الوحيد في العالم الذي يستورد وبييع ويوزع مستحضرات ومقويات وفييتامينات من دون أي رقابة عملية وبأسعار النوعية والأمان والصلاحية، وبأسعار تفوق بعشرات المرات ما هو مباع في بلد المنشأ. وأضاف أن الدولة اللبنانية تسجل حوالي 200 دواء شهرياً، من



«المال» سددت بعض مستحقات الغاز المصري

بحسب بيان صادر عن وزارة المال، إذ يشير إلى أنها سددت المبالغ المستحقة للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (EGAS) من ثمن استرجار الغاز الطبيعي من مصر، باستثناء مبلغ 27 مليون دولار لا يزال ينتظر رد ديوان المحاسبة في شأنه بحسب الأصول.

وكان وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال، جبران باسيل، قد أعلن منذ أيام أن وزارة المال لم تف بوعدها بتسديد مستحقات الغاز المصري، وهو ما أدى إلى خسائر بقيمة مليون دولار شهرياً ناتجة من اضطراب مؤسسة كهرباء لبنان إلى تشغيل معمل دير عمار على المازوت بدلا من الغاز منذ تشرين الثاني الماضي. وأوضحت وزارة المال أنها سددت بالكامل مبلغ 36 مليون دولار الذي يمثل قيمة الفواتير المستحقة للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (EGAS) من ثمن استرجار الغاز الطبيعي من مصر حتى شهر أيار 2010.

منع إدخال سلع ذات منشأ ياباني

قرار صدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة بتاريخ 2011/4/4 تحت الرقم 1/61/أ، وهو يمنع مؤقتاً إدخال كل أنواع